قضايا

يعيش السوريون اليوم، سواء في ضفة الثورة والمعارضة أو النظام، حالة من الضياع التام، فهم فقدوا القدرة على التحكم في مصيرهم، وربما الأمل في إمكانية تغيير الواقع القائم. كيف وصلوا إلى هنا ولم؟ هل هناك إمكانية للخروج من حالة «الحائط المسدود» هذه؟ هذه الأسئلة وغيرها، يجيب عنها الأكاديمي برهان غليون، في هذه المقالة

تقطع أملهم في استعادة قرارهم

عن ضياع السوريين

برهان غليون

لافتة خلال احتجاج على الهجوم الكيماوي على الغوطة الشرقية (2013) في إدلب في 21/ 8/ 2020 (الأناضول)

الدوران في الحلقة المفرغة

يشكو السوريون جميعاً من محنة إخراجهم كلياً من دائرة القرار، واستبعادهم حتى من أدنى المداولات التي تناقش مصيرهم. وفي المقابل، لم يعرف السوريون حالةً من الضياع السياسي والوطني، في الحكم وفي المعارضة، كالتي يشهدونها اليوم. والجميع يبحث عن إبرة الحل في كومةٍ من القش. يسعى بعضهم لاهثاً إلى إحياء ذاكرة شخصياتٍ كان لها أثر في حياة السوريين في النظام أو المعارضة، أو الرهان على أشخاص موهوبين من المفكرين والفنانين الذين يملكون بعض الرأسمال الرمزي الذي يُحتمل أن يبعث الثقة عند الأطراف المعنية، المحلية والدولية. وبعض ثالث يسعى إلى إنشاء تنظيماتٍ وجمعياتٍ ومنصاتٍ ومجموعاتٍ سياسيةٍ ومدنيةٍ يمكن أن تحمل همّ القضية الوطنية أو تدافع عنها. وأكثر فأكثر، تتواتر الدعوات إلى توحيد القوى وعقد مؤتمرات وطنية، لعلها تنجح في إنتاج محاور سوري مقنع وذي صدقية لدى الأوساط الدبلوماسية وأعضاء المجتمع الدولي غير المهتم بمستقبل المنطقة. وفي الوقت الذي يسعى فيه الأسد إلى إعادة تأهيل حكمه بنفسه، كما لو أن شيئاً لم يكن، يسعى شبابٌ متحمسون من أبناء سورية الناجحين والمبدعين دائماً إلى تكثيف الجهود لفضح سيل الانتهاكات الذي لا يتوقف لحقوق الإنسان، أو تشكيل مجموعات ضغط لحث الرأي العام الدولي والبرلمانات الديمقراطية، والكونغرس الأميركي خصوصاً، على عدم القبول بتأهيل نظام الأسد، وإذا أمكن، مساعدة السوريين على تغيير قواعد اللعبة السياسية في سورية بأكملها.

وفي تركيا، يجتهد معارضون إسلاميون وعلمانيون، كي يُبقوا جذوة الاعتراف بمنظمات المعارضة التي أكل عليها الدهر وشرب حيةٍ وقابلةٍ للاستعمال ولو مرّة واحدة، ولا يوفرون جهداً في العمل على تحصين أنفسهم من أي منافسةٍ محتملة، وتجنيب صفوفهم أي اختراقاتٍ قد تهدد مؤسساتهم أو تحرفها عن وظيفتها الرئيسية، كأهراماتٍ تحتفظ بهيئاتهم سليمةً في انتظار يوم البعث، حتى لا تضيع على نفس أحد منهم أي دقيقة من عهد النشور. وفي الداخل، حيث يرى الناس سكارى، يسعى كل فرد إلى خلاصه على قدر ما تعينه عليه مواهبه وقدراته وأخلاقه الفطرية، فمنهم من يرقص من الخوف، ليضمن أسباب بقائه، ومنهم من يسعى إلى الهرب بنفسه والاختفاء عن العين، ومنهم من يريق ماء وجهه من أجل تسيير أموره مع السلطة الجائرة أو تدبّر شؤونه المعيشية أو تجنب سوط العنف والإذلال الذي تسوم به سلطات الأمر الواقع ومليشياتها سكان المناطق، وفي داخلها مناطق، داخلها هي ذاتها مناطق نفوذ أصغر إلى ما لا نهاية. كل فريق مشغول بردّ القهر عنه أو قهر الفريق الآخر وإخضاعه وافتراسه، إذا أمكن. وفي أثناء ذلك، صارت قضية كل فرد أو فصيل نفسه وبقاءه، واختفت أو كادت من النقاش القضية الرئيسية.

من هنا، صار من الضروري للخروج من الدوران في الحلقة المفرغة إعادة تعريف هذه القضية: هل هي إسقاط الأسد، أو دفع الظلم عن السنة، أو حماية العلويين والأقليات من ظلم محتمل، أو إصلاح الإسلام وتحريره من السياسة والشعوذة القرسطية، أو نشر العلمانية وإقناع الجمهور الشعبي بها ضد الطائفية، أو إعادة اختراع الولاءات الوطنية بدل الولاءات الأهلية والعضوية المتنامية، أو معارضة مشروع انفراد حزب الاتحاد الديمقراطي بحكم المنطقة شمال الفرات وشرقه أو بالعكس طرده منها، أو طرد الاحتلال الأجنبي، أو إيجاد حلفاء خارجيين، أو الحد من تغوّل الإيرانيين، أم التعاون لإقناع الروس على تقديم وصفة أفضل لإصلاح النظام، أو التمرّد على كل شيء، أم تعميق اليأس والكراهية بين السوريين؟

جميع هذه القضايا أو الأهداف موجودة ضمن ما نسميه اليوم أزمة المعارضة، بل معسكر الثورة السورية المتفاقمة. وهي التي تفسر استمرار انقسام السوريين وضياع قرارهم الجماعي. وحتى لو كانت معظم هذه القضايا التي نشأت من الأزمة المديدة على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية، ولا يوجد ما يحول دون التفاهم عليها بين السوريين، إلا أن طرحها الشللي أو الجزئي بالانفصال عن القضية الأم يفاقم من الأزمة، ولا يفتح أي طريق للحل. فمن دون ربطها الصحيح بهذه القضية لن يكون من الممكن وضع أجندة سياسية تجمع من حولها أفرقاء لهم مصالح وأولويات مختلفة، لكن أيا منهم لا يستطيع أن يحققها، طالما بقيتْ في تعارض مع أولويات أفرقاء آخرين. وهذا ما يجعلنا نتخبّط منذ سنوات طويلة في مستنقع من المشاعر والشعارات والأوهام المتبادلة الذي صنعناه بأنفسنا، لكننا لا نتقدم خطوة واحدة على طريق الحل، ولا يتقدم أي فريق في الاقتراب من أهدافه وتحقيق أجندته الخاصة. وبدل أن تتراكم جهودنا لتحقيق الهدف المشترك الذي غيبته الأولويات الخاصة تهدر جهود الجميع. وبدل أن نقترب من تجسيد حلمنا بوطن يحضن الجميع، وينهي حكم القهر والتعسف والتمييز بين الأفراد والجماعات، نبتعد عنه كل يوم أكثر.

ماذا تفيد، على سبيل المثال، جهودنا في صنع اللوبي السوري الأميركي إذا لم يكن هناك قيادة سورية تحظى بالصدقية، وتراكم لصالحها وصالح القضية الكبرى هذه الجهود المادية والسياسية، الفردية والجمعية؟ وماذا يقدم الدفاع عن السنة، أو الاعتراف بمظلومية الأقليات، إذا لم تكن هناك رؤية وإرادة للعيش المشترك، ولإعادة توحيد المجتمع والشعب؟ وماذا يفيد الاعتراض على الاتحاد الديمقراطي وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) أو الإدارة الذاتية «بالإكراه» إذا لم يكن هناك في الأفق بديل وطني يحل محلها ويتجاوزها، ويقدم للسكان من كرد وعرب حلا آخر غير الاستسلام والقبول بسلطة الأمر الواقع؟ ولماذا الخوض في مقاومة وطنية ضد الاحتلالات العسكرية الأجنبية إذا كان البديل القائم سلطة المليشيات الخاصة، وكان الاحتماء بقوى الاحتلال هو أمل الناس جميعاً، موالين ومعارضين، في تجنب مزيد من بطش هذه المليشيات، ومنها مليشيا الأسد، وانتقامها وتنكيلها بالصغار والكبار؟ ولماذا نريد للجمهور والشعب السوري أن يتجرأ على الاعتراض أو الاحتجاج على الأسد، ويرفض التسليم بالأمر الواقع، إذا لم يكن هناك خيار وطني، واضح ومقنع، بل أي خيار وطني محتمل؟ ولماذا سيتبرع الروس والإيرانيون بتقديم تنازلاتٍ للسوريين، أو مراعاة كرامتهم وحقوقهم ومصالحهم، إذا كان بإمكانهم أن يحصدوا حصة الأسد بمجرد إبقائهم على حكم الضبع الكاسر في سورية؟ ولماذا يدخلون في تنافس فيما بينهم إذا كان بإمكانهم تقاسم الحصص والنفوذ والاستفراد بجميع الموارد والحقوق والمصالح مع الأسد وبمباركته وتعاونه؟ ولماذا نتوقع من الأمم المتحدة أو بايدن والإدارة الأميركية أن يرأفوا بحالنا إذا كنا نحن أنفسنا لا نرأف بحال شعبنا، مع قوى الأمر الواقع، الأجنبية والمحلية، وإشغاله بعضه ببعض إلى أجل غير مسمى؟ أليس هذا ما يحصل الآن؟ ألا تعيش سورية اليوم حالة انهيار اقتصادي وسياسي، مع تحول الدولة إلى عصاباتٍ تتحكم فيها عصابة دولية أكبر عابرة للحدود، وأن هذا الانهيار هو الذي يعزز موقع الإيرانيين والروس ويتيح لهم توسّيع قواعد وجودهم في سورية، وتحصين مكتسباتهم وإيجاد مستعمراتٍ داخليةٍ حقيقيةٍ داخل البلاد، بصرف النظر عن الفوضى المحيطة بها؟

> استمرار الأوضاع كما هي عليه سوف يقود إلى الانهيار، وإن هذا الانهيار ليس من مصلحة أحد
>
> في السياسة، ليست هناك هويات أو ولاءات ثابتة، وإنما أجندات/ مشاريع تعكس مصالح خاصة بفريق أو تعبر عن تقاطع مصالح جماعات مختلفة

ولسنا مستعدين لتقديم أي تنازلاتٍ فيما بيننا للحفاظ على وطنٍ يكاد يفلت من بين أصابعنا ويخرج من جسدنا؟

يراهن أكثرنا على فكرةٍ لا سند لها تقول إن استمرار الأوضاع كما هي عليه سوف يقود إلى الانهيار، وإن هذا الانهيار ليس من مصلحة أحد. ولكن من قال إن الانهيار لم يحصل، وإنه يتعارض مع مصالح الروس والإيرانيين والمليشيات وأمراء الحرب السوريين أنفسهم الذين يتمنى كل واحد منهم أن يهرب بحصته ويشيّد مزرعته السورية الخاصة، على حسب ما يملكه من قوة وشره؟ ومن قال إنه ليس بإمكان الدول الغربية والعربية التي يمكن أن ينعكس عليها انهيار البلاد سلبياً ليست قادرةٍ على فرض حصار على سورية، ووضعها ضمن صندوق، وإغلاقه على شعبها، بالتعاون مع قوى الأمر الواقع، الأجنبية والمحلية، وإشغاله بعضه ببعض إلى أجل غير مسمى؟ أليس هذا ما يحصل الآن؟ ألا تعيش سورية اليوم حالة انهيار اقتصادي وسياسي، مع تحول الدولة إلى عصاباتٍ تتحكم فيها عصابة دولية أكبر عابرة للحدود، وأن هذا الانهيار هو الذي يعزز موقع الإيرانيين والروس ويتيح لهم توسّيع قواعد وجودهم في سورية، وتحصين مكتسباتهم وإيجاد مستعمراتٍ داخليةٍ حقيقيةٍ داخل البلاد، بصرف النظر عن الفوضى المحيطة بها؟

الحلقة المفقودة: العودة إلى القضية الجامعة

من دون العودة إلى القضية الأم، والانطلاق منها، لن يكون من الممكن التوفيق بين المطالب والتطلعات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، المتباينة والمتناقضة، ولا تجاوز الخلافات الراهنة، ولا بالتالي بناء أجندة سورية ووضع سلم الأولويات الذي يضبط ممارستنا السياسية الجماعية وينظمها. ومن دون ذلك، لا يمكن بناء خطة سياسية، ولا وضع استراتيجية، ولا تأمين القوى التي يحتاجها تحقيق أي مشروع سياسي وطني، أي واحد، ولا إنجاز المهام الكثيرة التي لا بد منها للوصول إلى الهدف المنشود. بغير ذلك، سوف نظل كما نحن اليوم: قوى متنافسة ومتنازعة تتخبّط وتتضارب، وتحيّد بعضها بعضا، أشداء على أنفسنا ورحماء على أعدائنا.

ما هي هذه القضية التي جمعتنا في ثورةٍ شاملةٍ مثلما فرّقنا نسيانها أو الابتعاد عنها، والتي تملك وحدها إمكانية التأليف بيننا وتوحيد أجنداتنا والتوفيق بين قضايانا العديدة الخاصة؟ إنها تلك التي تؤسس لمعنى المصلحة العامة التي لا تنبع من جمع المصالح الخاصة المتفرّقة، وإنما من خلق الشروط التي لا يمكن من دونها تحقيق أي منها أو بعث الأمل في تحقيقها. إنها إقامة نظام الحرية الذي يعيد السلطة إلى الشعب، ويضمن المساواة بين الجميع من دون أي تمييز بين الأفراد من أي نوع. فهذه الحرية السياسية والمساواة القانونية والأخلاقية هي في عصرنا الشرط الأول للسلام والاستقرار والتعاون والتضامن والازدهار، بمقدار ما تشكل أس العدالة الاجتماعية ومصدر الكرامة لجميع الناس. وكل القضايا الأخرى، الرئيسية والثانوية، من إسقاط النظام، والقضاء على سلطات الأمر الواقع وإمارات وأمراء الحرب من عرب وكرد وتركمان وغيرهم، ووقف عمليات التغيير الديمغرافي والديني، وطرد الاحتلال، وإطلاق عملية الإعمار والتنمية الاقتصادية، لا تأخذ معناها وقيمتها، ولا يمكن تحقيقها، من دون وضعها ضمن إطار هذه القضية الأكبر والغاية الأسمى، وإخضاعها لأولوياتها. وأي فصل لهذه القضايا التي تشكل مصلحة كبرى، بعضها أو جميعها، للشعب السوري ككل، ولبعض جماعاته وأقوامه، عن هذه القضية الأساس يفقدها شرعيتها، وينذر بحرفها عن غاياتها ومطلوبها، ويحوّلها إلى عقبةٍ أمام تحقيق قضية الانتقال إلى الديمقراطية، والسيادة الشعبية التي هي حقه الكامل في اختيار من يمثلونه وفي مراقبتهم ومحاسبتهم. وهذا هو أيضا جوهر المسألة السورية التي تتلخص في حرمان السوريين منذ بداية القرن الماضي من حقهم في تقرير مصيرهم، وفرض وقائع جيوسياسية جديدة، ودعمها خارجيا، ودعم نظم ديكتاتورية عقيمة، من أجل تأكيد هذا الحرمان، ومنع قيام دولةٍ تحظى بالحد الأدنى من الاستقرار والأمن والسلام، راعيةٍ لشعبها وقابلة للحياة. ومن بين هذه الوقائع تأسيس الدول الطائفية والقبلية والإثنية، وأبرزها دولة يهودية تحولت إلى بؤرة توتر والتهاب لا حل لها، فلا تعكس فكرة إنشاء هذه الدول/ الدويلات أي اهتمام فعلي بحقوق الأقليات، بمقدار ما تهدف إلى منع إقامة دولة أمة حقيقية قادرة على بناء الحرية والسلام والأمن والازدهار لسكانها في هذه المنطقة الحساسة.

ولم تكن الثورة الشعبية سوى المركب الجديد الذي اتحدت فيه إرادة الشعب، وأصبحت الضامن المباشر والطبيعي والعفوي للانسجام والتوافق بين المصالح العامة والخاصة، والمحفز على التضامن والتعاون وتجاوز الحساسيات والاختلافات الدينية والطائفية والنعرات القبلية والقومية والأحقاد الطبقية الاجتماعية والانقسامات بين مجتمعات الأرياف والمدن والجبال والسهول والبوادي. وما كان للحرب التي شنت على الشعب الموحد في ثورته هدف آخر سوى فرط عقده، ودفع من نجا منه إلى التقاط ما تبقى من شظايا المركب الواحد، للهرب بأنفسهم من الكارثة. وبمقدار ما أصبح التشبث بهذه المراكب الشظايا مبعث الأمل بالخلاص الفردي أو الفئوي قضى على الأمل بالخلاص الجماعي، وبالنظام البديل المنشود الذي يجسد هذا الخلاص.

لم تحرّك مركب الثورة أي من المطالب التي نتبارى اليوم في تفريعها، ووضعها في مواجهة بعضها بعضا، وتقسيم القوى والمجتمعات لإيجاد أولويات خاصة بكل فريق على حدة، وبلورة أجندات وجداول عمل مستقلة تعكس الدفاع عن مصالح لا يمكن ضمانها، طالما لم تنجح في الالتقاء مع مصالح الجماعات الأخرى. ما حرّكه كان بالعكس تجاوز هذه المطالب الخاصة والتركيز المشترك على المطلب الأول الذي يفتح الطريق لحلها، وهو ببساطة الاعتراف بحق الشعب وحده في تقرير مصيره ونزع الوصاية عنه من أي نوع كان، سياسية أو دينية أو عسكرية أو أجنبية.

هذه هي الأجندة التي وحدت الشعب، وأشعلت الثورة أو مكّنتها من الاشتعال والاستمرار. وفي السياسة، ليست هناك هويات أو ولاءات ثابتة، وإنما أجندات/ مشاريع تعكس مصالح خاصة بفريق أو تعبر عن تقاطع مصالح جماعات مختلفة، لا يستمر ولاؤها وترابط مصائرها إلا بمقدار ما يبدو المشروع الجامع كفيلا بتحقيق هذه الأجندات الخاصة، أو ضامنا لتحقيقها عاجلا أو آجلا. وبالعكس، حالما تظهر استحالة تحقيقها ينفرط عقد الولاء، مهما كانت اعتقادات أفرادها ومجموعاتها وقراباتهم الروحية والأنثروبولوجية والبيولوجية.

(أكاديمي وأول رئيس للمجلس الوطني السوري)

توحيد الأجندات المتباينة

لن نستطيع بناء مشروع وطني سوري، ولا إنتاج قوى سياسية حية، متضامنة وقادرة على التحرّك على الساحة الداخلية والخارجية بصدقية، ما لم نوحّد الأجندات المتباينة والمتنازعة الراهنة التي تسيطر على الساحة السورية السياسية في إطار أجندة جامعة توّحد القوى، وتنسّق بينها، وتحدّد الأولويات، وتصوغ الخطط المطلوبة لإنجازها، أي أيضاً من دون أن نعمل معا. ولن ننجح في ذلك، ما لم نجعل من بناء سورية ديمقراطية واحدة غايتنا، ومن الكرامة والحرية والندّية والمساواة القيم التي تجمعنا.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني